لتحرير فلسطين، موضحاً التزاوج فيها بين الصرامة العقائدية والمرونة السياسية التي ادت بها الى اتخاذ مواقف تجعلها قادرة على التحالف سياسياً مع (فتح) حين تظهر مؤشرات جدية لاقتراب المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة التي ركز المؤلف على تناقضها المستمر مع (فتح) واستعدادها للتحالف مع سوريا لمواجهة ظهور اية استراتيجية سياسية فلسطينية ـ اردنية مشتركة (وقد ثبتت صحة هذا التوقع)؛ و (الصاعقة) وجبهة التحرير العربية اللتين يؤكد ميلر انهما تحميان مصالح دمشق وبغداد، على التوالي، داخل لبنان و م.ت.ف.

إلا ان القسم الاهم في هذا الفصل هو ذلك المتعلق بنمط العلاقات الداخلية بين التنظيمات في اطار م.ت.ف. فيلاحظ المؤلف، على سبيل المثال، ان اياً من المشاريع التي طرحتها حركة (فتح) عبر السنوات لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية الفعلية لم ينجح. ويضيف تفسيراً للسياسة التي اتبعتها كافة التنظيمات لتأمين الحد الادنى من التنسيق والتعاون، مؤكداً انها سياسة تحقيق الاجماع الفلسطيني. لكن يوضح ميلر ان سياسة الاجماع لم تطبق باتجاه تحقيق الحدود العليا من التنسيق السياسي والعسكري، بل استندت الى قاعدة «القاسم الادنى المشترك» مما اضعف، كثيراً، من الجهود المبذولة ووضع م.ت.ف. في مواقف حرجة تكراراً. وبرزت ظاهرة هامة، نتيجة لهذه السياسة الداخلية، تمثلت في اكتساب التنظيمات الصغيرة لقدرة لا تعكس حقيقة حجمها المحدود على الارض على ابتزاز (فتح) وتعديل سياسات م.ت.ف.، مستفيدة من خوف (فتح) الدائم من انشقاق المنظمة.

ويلاحظ ميلر، علاوة على ما سبق، ان (فتح) كرست جهوداً كبيرة على الدوام قبل انعقاد كل مجلس وطني فلسطيني لتحضير ارضية الاتفاق والاجماع. وقد اثر ذلك عبر تقويض القدرة على التوصل الى قرارات سريعة عندما اقتضت الظروف بخصوص القضايا ذات الأثر بعيد المدى. وتجدر الملاحظة انه من سخرية القدر ان درجة عالية من الاتفاق الضمني فيما بين (فتح) وبين التنظيمات الاخرى قد وجدت بفعل موافقة تلك التنظيمات «الرافضة» على اسس ومنطق «السلطة الوطنية» ومشروع بريجنيف (الذي يتضمن الاعتراف باسرائيل). واذا يعتقد ميلر ان اختلاف (فتح) والجبهة الشعبية هو حول «حق العودة» وحول الوسائل السياسية والعسكرية لتحقيق ذلك، وليس حول اقامة دولة فلسطينية مصغرة، فإنه محق، لكنه يغفل حقيقة ان اياً من التنظيمات الفلسطينية لم ينجح في اقتراح او تطبيق سبل عسكرية او سياسية مؤاتية وكافية لتحقيق طموح كبير كتحرير كامل التراب الفلسطيني، وان حركة (فتح) كانت الوحيدة، عملياً، التي اقتربت من العثور على وسائل قد تلائم هدف محدود كالدخول في المعادلة الدبلوماسية الاقليمية.

اما الفصل الرابع، فيدور حول «القيود الخارجية: م.ت.ف. وسط النظام العربي الداخلي». ويحلل فيه المؤلف المحيط الاقليمي الذي تحركت فيه م.ت.ف.، والذي عزز اتجاهات ومعضلات داخلية ذاتية لدى المنظمة. وأول ما يلاحظه ميلر هو درجة اعتماد م.ت.ف. على الانظمة العربية، منفردة او مجتمعة، علماً بانه يؤكد اكتسابها لدرجة كبيرة من الاستقلالية والنفوذ. فيلخص المؤلف العلاقة الفلسطينية ـ العربية بالقول: «ان القضية الفلسطينية استخدمت ووجهت الانظمة العربية بقدر ما حاولت هذه الاخيرة ان تستغل تلك القضية لاغراضها الانانية».

يوضح ميلر اهم العوامل التي تدفع الانظمة العربية الى دعم القضية الفلسطينية، فيؤكد وجود مجموعة من القضايا العاطفية والعقائدية والعملية التي تدور حول محور جوهري هو نظرة الدول العربية الى ذاتها والى بعضها البعض. ويظهر، اولاً، ان نكبة ١٩٤٨ قد اثرت على الدول العربية من ناحية الشعور القومي والانساني، وان قيام اسرائيل ونجاحها الاقتصادي والعسكري قد طرح التحدي امام العرب، ويثير ما سبق ردود فعل عاطفية وعقائدية تتطلب حلولاً وردوداً. ويضيف المؤلف، ثانياً، ان قضية فلسطين دخلت الى السياسات الداخلية والخارجية لاكثرية الدول العربية. فيلاحظ ان الدول، حيث يقطن الفلسطينيون باعداد كبيرة، لا تقدر على تجاهل القضية الفلسطينية واثرها على السكان الاصليين. ويضاف الى ذلك، تسارع الاطراف المختلفة والفئات المعارضة الى تبني القضية الفلسطينية للمزايدة على الاطراف الاخرى. ويظهر، ثالثاً، ان انخراط آلاف الفلسطينيين في الدورة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية قد ربط مصائرها، اكثر، بالتقلبات السياسية الاقليمية، كما برز في لبنان والاردن.

يصعب تقدير مدى صحة رأي ميلر حول درجة تأييد الدول العربية او الفئات العربية غير الرسمية للقضية الفلسطينية في وقت ينشغل فيه الجميع في حروب وصراعات جانبية او في عملية البناء القطري للدولة والوطن في كل بلد عربي على حدة. ويدرك المؤلف، بالواقع، ان التعلق العربي المعنوي بفلسطين لا يعني، بالضرورة، استعداداً لخوض حملات جادة لصالحها. بل تغلب المصالح «الوطنية» الذاتية على اية قضية اخرى. وما يؤكده المؤلف هو انه